SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

# مشاركة المرأة في الحياة العامة في اليمن بحلول عام 2030: منهجية بناء السيناريوهات المستقبلية

# مشاركة المرأة في الحياة العامة في اليمن بحلول عام 2030: منهجية بناء السيناريوهات المستقبلية

د. مريم القباطي

31 يناير، 2024

**تعليق الصورة:** الطابور الصباحي في مدرسة الوحدة للبنات بمدينة تعز، تاريخ 42 أغسطس/آب 2202 // من ملفات صور مركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا.

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

جميع الحقوق محفوظة © 2024، لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية.

# جدول المحتويات


ملخص تنفيذي ..... 4

مقدمة ..... 8

حقوق وأدوار المرأة اليمنية منذ 2011 ..... 9

نظرة عامة على منهجية ورشة العمل: منهجية بناء السيناريوهات ..... 11

ثلاثة سيناريوهات لمشاركة المرأة بحلول عام 2030 ..... 13

السيناريو الأول: تمكين دور المرأة ..... 13

السيناريو الثاني: تراجع دور المرأة ..... 14

السيناريو الثالث: تآكل حقوق المرأة ..... 15

الاستنتاجات ..... 17

توصيات سياساتية لإدماج المرأة ..... 18

التوصيات الاقتصادية: ..... 18

التوصيات السياسية والقانونية ..... 21

التوصيات الاجتماعية ..... 23

توصيات عن التكنولوجيا/الأمن السيبراني (الإلكتروني) ..... 24

ملحق (أ) - الجوانب الرئيسية لتبني منهجية بناء السيناريوهات التحوّلية (TSP) ..... 26

ملحق (ب): برنامج عمل الورشة ونطاقها ..... 27

# ملخص تنفيذي

كان للحرب طويلة الأمد عواقب وخيمة على المساواة بين الرجل والمرأة في اليمن، كما يتضح من تراجع البلاد في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين خلال الفترة من 2006 إلى 2021- من المرتبة 115 إلى المرتبة 155. أضف إلى ذلك التراجع الحاد الذي سجله اليمن عالمياً في المؤشر الفرعي "المشاركة والفرص الاقتصادية"، من المرتبة 114 إلى المرتبة 154، وهو ما يشير بوضوح إلى ما تواجهه النساء اليمنيات من تحديات في سوق العمل خلال فترة الصراع. من جهة أخرى، سجل اليمن كذلك تراجعاً مشابهاً في مؤشر التحصيل العلمي، من المرتبة 114 إلى المرتبة 152، وبالمثل، سجلت البلاد تراجعا في الترتيب العالمي لمؤشرات النسبة بين الجنسين، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط الحياة الصحية للفرد (وهي مؤشرات رئيسية في قطاع الصحة) من المرتبة 48 إلى المرتبة 95، في دلالة واضحة على اتساع الفوارق بين الجنسين في مجال الصحة. إلّا أن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو التراجع الحاصل في مجال التمكين السياسي، حيث سجل اليمن تراجعاً من المرتبة 113 إلى المرتبة 154، وهو ما يعكس تهميشاً سياسياً للمرأة[1]. يُظهر هذا النمط المثير للقلق الحاجة الماسة إلى استراتيجيات تضع مبدأ المساواة بين الجنسين كأولوية في أي خارطة طريق لمستقبل اليمن ما بعد الصراع، فبدون تضافرٍ للجهود، سيكون اليمن معرضا لخطر استمرار الوضع القائم بعلاّته، أو المضيّ نحو الأسوأ. فَضمان عدم تهميش المرأة اليمنية ليس مجرد مسألة متعلقة بجزئية العدالة الجندرية فقط، بل خطوة أساسية لضمان سير اليمن في طريق التعافي والتنمية بشكل عام.

استجابةً لهذه الاتجاهات، نظّم مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية في العاصمة الأردنية عمّان ورشة عمل مدتها ثلاثة أيام بعنوان: "مستقبل النساء اليمنيات في الفضاء العام"، وذلك خلال الفترة من 26 إلى 28 مايو/ أيار 2023. دُعي إلى الورشة مجموعة من 16 مشاركًا يمنياً، بمن فيهم أكاديميون وطلاب وفنانون وصحفيون ومعلمون وممثلون عن المجتمع المدني والمجموعات النسوية ورجال أعمال وباحثون. كان الهدف الأساسي لورشة العمل هو الخروج برؤى تفصيلية، ووضع استراتيجيات لمواجهة التحديات الحالية، إلى جانب استكشاف فرص تمكين النساء اليمنيات بعد الصراع.

أثناء الورشة، جرى تحفيز المشاركين على التنبؤ بجميع التحديات المتوقعة، وتحديد المجالات التي تستلزم التدخل، والاستراتيجيات التي تكفل تعزيز التمكين للنساء اليمنيات وصولاً إلى العام 2030. استخدمت ورشة العمل منهجية بناء السيناريوهات وإطار تحليل "بيستل" (PESTEL)، وهو تحليل يُعنى في منهجيته بتحليل البيئة المحيطة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية. تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات، ليشرعوا بالنقاشات المتعلقة بوضع السيناريوهات، وبتحديد التحديات المحتملة، وفرص المشاركة العامة للمرأة اليمنية في المستقبل وصولاً إلى 2030. وقد قدم المشاركون ثلاثة سيناريوهات واقعية:

سيناريو التمكين: وفق هذا السيناريو الذي يعدّ سيناريو الوضع الأمثل، يشهد اليمن تقدماً كبيراً في إعمال حقوق المرأة وتمكينها. ويقوم هذا السيناريو على افتراض التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، وتنفيذ إصلاحات مجتمعية جذرية، وتكوين إطار قانوني معزز، وهو ما يعني مستقبلاً يتصف بالتقدم والمشاركة الكاملة للمرأة اليمنية.

سيناريو التراجع : يقوم هذا السيناريو على افتراض التوصل إلى تسوية سياسية غير شاملة تقترن بحالة من الضبابية وعدم اليقين فيما يتعلق بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية. ويتوقع هذا السيناريو زيادة تهميش المرأة، وتقيّد صارم بالأدوار التقليدية المناطة بالجنسين، ونكسات اقتصادية، وتحديات في مجال التعليم، وغياب الدعم الدولي.

1 "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 1202"، المنتدى الاقتصادي العالمي، 1202، https://www.weforum.org/reports/global-gender-gap-pag-1202-report-labolg/.

سيناريو تآكل الحقوق: وفق هذا السيناريو القاتم، يصبح اليمن دولة فاشلة تتصف بعدم الاستقرار السياسي، وبالتطرف الديني، وتراجع حقوق المرأة. ويتوقع هذا السيناريو غياب الإطار القانوني المتين، واستبعاد المرأة من الحياة السياسية، والانكماش الاقتصادي، وتدهور التعليم، وتراجع الدعم الدولي.

بناء على ما سبق، تم تقديم عدد من التوصيات التي تشمل إجراءات ملموسة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية، بهدف تعزيز المشاركة العامة للمرأة بحلول عام 2030. تركز هذه التوصيات على أهمية المشاركة الشاملة والمستدامة، وتأخذ في الاعتبار جوهر أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة[2] وتأثير الحرب على كل من الهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) الذي يشجع على خلق مجتمعات يسودها العدل والسلام والشمولية. ترد التوصيات كاملةً ومُفصلةً في نهاية هذا التقرير.

## التوصيات الاقتصادية:

*للسلطات المحلية والوطنية:*

- تعزيز وصول المرأة إلى الخدمات المالية
- دعم ريادة الأعمال النسائية
- دعم التمويل الأصغر وبرامج الإرشاد التجاري
- إقرار نُظُم الادخار المجتمعية/غير الرسمية ومجموعات الإقراض
- تعزيز المشاركة في مجال التكنولوجيا وخدمات تكنولوجيا المعلومات
- تعزيز قطاع العمالة الرسمية النظامية، مع توفير الحماية للعاملات غير النظاميات

*للأمم المتحدة والمجتمع الدولي:*

- تصميم مبادرات للتمكين الاقتصادي
- إتاحة البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي للجمهور
- التركيز على تنمية المهارات، وعلى التدريب في تكنولوجيا المعلومات والمهارات الرقمية
- تقديم الدعم القانوني وإدماج المرأة مالياً
- تمكين المرأة من خلال تقديم الإرشاد ومن خلال التواصل والتشبيك
- دعم المرأة العاملة في مختلف القطاعات
- تعزيز الشراكات الاستراتيجية والتعاون

2 تهدف أهداف التنمية المستدامة (sGDS)، وهي 71 هدفاً عالمياً وضعتها الأمم المتحدة، إلى معالجة التحديات الرئيسية مثل الفقر وعدم المساواة والاستدامة البيئية بحلول عام 0302.

## التوصيات السياسية والقانونية:

*للسلطات المحلية والوطنية:*

- إصلاح السياسات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة
- تعزيز الآليات القانونية لحماية النساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي
- تشجيع وتعزيز مشاركة المرأة في قطاع العمل الرسمي النظامي
- تحديد الحد الأدنى لسن الزواج

*للأمم المتحدة والمجتمع الدولي:*

- إشراك المرأة بشكل فعّال في الحقل السياسي
- ربط مشاركة الأطراف بشروط تُعزّز تمثيل المرأة
- تجنب اختزال أدوار المرأة في أطر محدودة في عملية بناء السلام
- العمل نحو عملية سلام شاملة للجميع ومتعددة الجوانب

## التوصيات الاجتماعية:

*للسلطات المحلية والوطنية (بما في ذلك القيادات الدينية):*

- العمل بقوة على تعزيز تعليم الفتيات والنساء
- تعزيز السياسات المراعية للاعتبارات الجندرية على نطاق واسع
- إذكاء الوعي لدى المجتمعات بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والحدّ منه
- العمل جنبا إلى جنب مع القيادات الدينية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة

*للأمم المتحدة والمجتمع الدولي:*

- تكثيف الدعم للبرامج التعليمية للفتيات والنساء
- الاستفادة من الخبرات المتاحة في مواجهة الأعراف الاجتماعية المقيّدة

## توصيات بخصوص التكنولوجيا/الأمن السيبراني (الإلكتروني):

*للسلطات المحلية والوطنية:*

- دعم وتحفيز الشركات الناشئة التي تقودها النساء في مجال التكنولوجيا
- إتاحة مجال أوسع للنساء للاستفادة من التكنولوجيا

*للأمم المتحدة والمجتمع الدولي:*

- الاستثمار في تدريب النساء على الأمن السيبراني
- العمل على منع ممارسات التشهير (تشويه السمعة) عبر الإنترنت والاستجابة لآثار هذا السلوك
- إعطاء الأولوية لعملية نقل التكنولوجيا للتخفيف من آثار تغير المناخ

## توصيات بخصوص البيئة/المناخ:

*للسلطات المحلية والوطنية:*

- وضع برامج تدريبية حول الممارسات المستدامة (الممارسات الصديقة للبيئة)
- مناصرة أدوار المرأة في مشاريع الاستدامة البيئية

*للأمم المتحدة والمجتمع الدولي:*

- دعم النساء العاملات في مجال الزراعة
- توفير منصات للتعاون وتبادل الخبرات
- الاستعانة بالمعرفة والخبرة المحلية لدى النساء عند تطوير الأدوات والمعدات الزراعية

# مقدمة

ثبت عالمياً أن مشاركة المرأة في المجال العام تنهض بالتنمية، وتعزز الديمقراطية، وتمكّن من صنع سياسات ضامنة لمشاركة الجميع، وتقود نحو النمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي.[3] تُظهر العديد من دراسات الحالة أن المشاركة الفعالة للمرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية والمدنية لها علاقة بتحسين دخل الأسرة وإحداث تغييرات أسرية إيجابية.[4] ومع ذلك، لا يزال اليمن يواجه يشهد تراجعاً كبيراً على مستوى العالم في مجال المساواة بين الجنسين، كثير منها يتمثل في التحيز الجندري المتجذرة والقائم منذ زمن طويل، وفي بنية مجتمعية ذكورية، ونظام قانوني تمييزي، وتفاوتات اقتصادية متأصلة.[5]

فاقم الصراع الحالي هذه المشاكل، مؤدياً إلى تراجع حاد في المساواة بين الجنسين والذي انعكس جليا في تراجع ترتيب اليمن على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين من المرتبة 115 إلى المرتبة 155 بين عامي 2006 و2021،[6] كما يظهر في الفجوة الجندرية في الإنجازات المحققة في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والصحية. تشير دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن [7] إلى احتمال تراجع التنمية في اليمن نحو أربعين عاما بحلول عام 2030، في حال استمرار الصراع، مما يقوض بشدة المكاسب المحققة سابقاً في المساواة بين الجنسين.[8]

استجابة للوضع الموضح أعلاه، عقدت ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام في العاصمة الاردنية عمّان بعنوان: "مستقبل المرأة في المجال العام في اليمن"، خلال الفترة من 26 إلى 28 مايو/ أيار 2023. كان الهدف الأساسي للورشة هو الخروج برؤى واستراتيجيات لمواجهة التحديات الراهنة أمام النساء في اليمن، وكذالك استكشاف فرص تمكين النساء في مرحلة ما بعد الصراع في اليمن.

جمعت الورشة ستة عشر مشاركا يمنيا[9] من خلفيات مهنية متنوعة، ومن محافظات مختلفة، حيث انخرطوا جميعا في جلسات نقاشية هدفت إلى بناء سيناريوهات استشرافية مستندة إلى [10] إطار تحليل بيستل أو PESTEL. تصوّر المشاركون في ورشة العمل ثلاثة سيناريوهات مختلفة لمشاركة المرأة في الحياة العامة وصولا إلى عام 2030، وقدموا من خلال ذلك إطارا لرؤية شاملة ولتخطيط استراتيجي لمشاركة فعالة للمرأة في مستقبل اليمن. وبناء على هذه الخلفية، يقدم تقرير ورشة العمل هذا لمحة موجزة عن أدوار المرأة وتحولاتها في اليمن، لا سيما خلال العقد الماضي، ووصفاً للسيناريوهات الثلاثة التي رسمها المشاركون وللمنهجية المستخدمة في بنائها. وفي الختام، يقدم التقرير توصيات استراتيجية وتفصيلية من أجل مشاركة أكبر للمرأة في الحياة العامة في اليمن بحلول 2030.

---

[3] باتريشيا جوستينو وإيفان كاردونا وريبيكا ميتشل وكاثرين مولر، "تحديد أثر مشاركة المرأة في التعافي الاقتصادي بعد انتهاء الصراع"، ورقة عمل رقم 131 تابعة لشبكة (NCiH)، 2102، lmth.131/repapw/cih/p/gro.ceper.saedi//:sptth

[4] المرجع نفسه.

[5] "اليمن: من أسوأ البلدان في العالم للنساء"، منظمة العفو الدولية، ديسمبر/كانون الأول 9102، -eht-fo-eno-nemey/21/9102/sngiapmac/tsetal/ne/gro.ytsenma.www//:sptth /namow-a-eb-ot-dlrow-eht-ni-secalp-tsrow

[6] "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 1202"، المنتدى الاقتصادي العالمي، 1202، /1202-troper-pag-redneg-labolg/stroper/gro.murofew.www//:sptth.

[7] تايلور حنا وديفيد ك. بوهل وجوناثان د. موير، "تقييم أثر الحرب في اليمن: مسارات التعافي"، ريليف ويب، 1202، -ey-raw-tcapmi-gnissessa/nemey/troper/tni.bewfeiler//:sptth yrevocer-syawhtap-nem

[8] "التمكين الاقتصادي للمرأة"، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 3202، mth.tnemrewopme-cimonoce-snemow/tnempoleved/gro.dceo.www//:sptth

[9] وكان من بين المشاركين أكاديميون وطلاب وفنانون وصحفيون ومعلمون وممثلون عن المجتمع المدني والجماعات النسائية ومهنيون في مجال الأعمال وباحثون. وقد أسهم تنوع وجهات النظر من مختلف الخلفيات المهنية والجغرافية في إثراء المناقشات، حيث قدم المشاركون مجموعة شاملة من الأفكار والخبرات.

[10] LETSEP تعني الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية.

# حقوق وأدوار المرأة اليمنية منذ 2011

مثّلت الانتفاضة في اليمن 2011، والتي أطاحت بالرئيس علي عبد الله صالح، لحظة فارقة في حياة المرأة اليمنية. تاريخيا، كان دور المرأة في اليمن غير منفصل عن الموروثات الاجتماعية والسياسية للبلاد. كان هناك نظامان سياسيان متناقضان، أحدهما نظام (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) الذي يميل إلى إصلاحات أكثر تقدمية، وإلى تعزيز حقوق المرأة في التعليم والتوظيف والسياسة،[11] في حين تبنى النظام الآخر، وهو نظام (الجمهورية العربية اليمنية)، توجُّهاً أكثر تحفظاً بشأن أدوار المرأة نابعاً من التقاليد القبلية.

بحلول العام 1990، ومع توحيد شطري الشمال والجنوب وقيام الجمهورية اليمنية، طُرح دستور جديد يقوم على الديمقراطية البرلمانية، لكنه في نفس الوقت يحدّ من حقوق المرأة.[12] تم إلغاء كل من قانون الأسرة التقدمي لسنة 1974 الذي كان معمولاً به في الجنوب، وكذالك قانون سنة 1978 المحافظ الذي كان ساريا في الشمال، وصدر قانون جديد للأحوال الشخصية أُعتُبر محافظ، ويؤيد وجهات نظر رجعية بشأن قضايا مثل الحد الأدنى لسن الزواج وتعدد الزوجات، ويعزز أوجه اللامساواة بين الجنسين في السياقات الأسرية.[13]

تنعكس التفاوتات الكبيرة بين الجنسين في مشاركة المرأة في سوق العمل، ولا تزال البيانات الموثوقة حول مشاركتها شحيحة ومتضاربة وغالبا ما يواجه جمعها تحديات منهجية. ومع ذلك، وُجد أن النساء يعملن غالبا في مجال الزراعة، الذي استحوذ على قرابة 86 في المائة من عدد النساء العاملات في جميع المجالات عام 2014.[14] وفي المقابل، ظهر أن قطاعات العمل الأكثر رسمية، مثل التصنيع والتعليم، لا تستوعب سوى 4 في المائة تقريباً من العمالة النسائية.[15]

لعبت النساء دورًا فعالًا في انتفاضة اليمن عام 2011، بدءاً من قيادة المسيرات والمظاهرات إلى توثيق الاحتجاجات.[16] في مؤتمر الحوار الوطني عام 2013، مثلت النساء 30 في المئة من جميع الوفود المشاركة، وحصلن في النهاية على نحو 29٪ من المقاعد،[17] كما استطعن استخدام منابر دولية للدفاع عن حقوقهن. لكن سرعات ما قامت الحركة الاحتجاجية، التي كانت متحدة في السابق، بإزاحة النساء مجدداً إلى الهامش في أعقاب تلك الأحداث الصاخبة، وهو ما يتضح من التمثيل الهزيل للمرأة في الحكومة التي شُكلت لاحقاً، والتي ضمت ثلاث نساء فقط من أصل 35 وزيراً.[18] في معرض حديثها عن التغيرات المجتمعية بعد الثورة، قالت الشاعرة والناشطة اليمنية فايزة الشامي: "احتضننا المجتمع في البداية، لأن وجودنا كان يشكل زيادة في الأعداد... والآن بعد أن غادر صالح، يتوقعون منا أن نغادر الشارع ونتخلى عن حرياتنا ونعود للبيوت".[19]

---

[11] سوزان دالغرن، "إعادة النظر في قضية حقوق المرأة في جنوب اليمن"، العلوم الإنسانية العربية، 03 مارس/آذار 3102، ptth//:9302/yc/gro.noitidenepo.slanruoj، IOD: iod//:sptth.

[12] ريم مجاهد، "غائبة عن طاولة المفاوضات ومهمشة في الحياة العامة: المرأة اليمنية على مفترق طرق"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 4 سبتمبر/أيلول 3202، sptth//:necaanas-16702/snoitacilbup-niam/snoitacilbup/gro.ret

[13] مارغوت بدران، "توحيد النساء: الماضي والحاضر النسوي في اليمن،" النوع الاجتماعي والتاريخ، 01 (3)، 894-815، 8991، iod:1111.01/8641-4240.51100

[14] "مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 3102-4102"، منظمة العمل الدولية، 62 أكتوبر/تشرين الأول 5102، sptth//:www.oli.gro/turieb/snoitacilbup/SMCW_610914-gnal/ne-mth.xedni

[15] المرجع نفسه.

[16] توم فين، "رحل صالح، لكن نضال المرأة اليمنية مستمر"، رويترز، 11 أبريل/نيسان 2102، sptth//:www.retuer.sroc/elcitra/nemey-ku/nemow-scitilop-KUdi-11402102QRoA38ERB

[17] "المرأة في عمليات السلام والانتقال، اليمن (1102-5102)".سلسلة دراسات حالة. جنيف: مبادرة السلام الشامل والانتقال، المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية، أبريل/ نيسان 8102، sptth//:www.gro.ecaepevisulcni.pw/tnetnoc-pw/sdaolpu/50/1202/esac-5102-1102-nemey-nemow-yduts-fdp.ne

[18] من المهم الاشارة هنا الى أن الحكومة الحالية تخلو من النساء قطعيا.

[19] توم فين، "رحل صالح، لكن نضال المرأة اليمنية مستمر"، رويترز، 11 أبريل/نيسان 2102، sptth//:www.retuer.sroc/elcitra/nemey-ku/nemow-scitilop-KUdi-11402102QRoA38ERB

بعد قرابة عقد من الحرب، شهدت أدوار المرأة تراجعًا ملحوظًا ,وتآكلت حقوقها بشكل كبير. وأدت هيمنة الفصائل المتحاربة في محادثات السلام إلى إقصاء النساء وإبقائهن في الهامش.[20] حتى الآن، يُعتبر تمثيل المرأة في مفاوضات السلام الجارية والبالغة الأهمية ضئيلاً جدا ولا يكاد يذكر، وهو نهج يتعارض بشدة مع أجندة الأمم المتحدة للمرأة والسلام والأمن، وتحديدا قرار مجلس الأمن رقم 1325 الذي يحث جميع الأطراف على إشراك المرأة في مبادرات بناء السلام.[21] يؤدي هذا الإقصاء إلى تفاقم التحديات القائمة المتعلقة بحقوق المرأة، وبالتالي إلى تنامي العنف القائم على النوع الاجتماعي وترسُّخ الأعراف والمعايير الجندرية التقليدية.[22]

لا تزال المراة تعاني من تبعات الصراع، في ظل التحول الملحوظ في السياسات التي تمسّ حقوق المرأة في اليمن ككل.[23] وعلى الرغم من الاختلافات بين طرفي النزاع، تبدو السلطات على كلا الجانبين متحدة في مسألة تهميش المرأة،[24] وذلك باستغلالهم للأعراف المجتمعية التقليدية المتعلقة بالشرف لتقييد النساء، سواء في مجال التعليم أو في المجال العام عموماً. تساهم طبيعة المحافظة الدينية لدى المجتمع[25] في ترسيخ الصورة النمطية للأدوار التقليدية للجنسين، بحيث ينحصر دور المرأة بشكل أساسي في الأعمال المنزلية، وتتعزز الثقافة الذكورية. كما أن فرض قوانين صارمة تتعلق باللباس وفرض قيود على حرية الحركة والتنقل، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، يحد من مشاركة المرأة في المجالات العامة.[26] وإضافة إلى ذلك، هناك ممارسات قمعية أخرى، مثل نظام الوصاية على المرأة (نظام المحرم) ومنعها من السفر وحدها، الأمر الذي يقيد حرية المرأة بشكل كبير، ويؤثر على حياتها اليومية بأبعادها القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[27]

أما فرص العمل التي نشأت نتيجة الصراع، مثل الفرص في مجال الاغاثة، فقد تراجعت في الوقت الحالي[28]، بعد أن أتاحت للمرأة فرصة العمل في أدوار مرتبطة بتوزيع المساعدات الإنسانية أو مثلاً إدارة مبادرات للحدّ من العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما أصبح الناشطين والعاملين في المجال الإنساني عرضة للاستهداف بشكل متكرر، الأمر الذي يقصيهم بشكل أكبر عن لعب أدوار هامة. وإجمالاً، فإن قيود التنقل المشار إليها آنفاً لا تؤدي إلى عرقلة التمكين الاقتصادي فحسب، بل تساهم كذلك في تنامي العنف القائم على النوع الاجتماعي.[29]

[20] د. مريم القباطي "نضال يومي من قلب المجتمع: كيف تسهم النساء اليمنيات في بناء السلام"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 82 أبريل/نيسان 3202، fdp.ne_nemeY_ni_gnidliubecaeP_yadyrevE_dna_nemoW-secioV_stoorssarG/selif/gro.retnecaanas//:sptth

[21] د. مريم القباطي، "تعزيز صوت المرأة في عملية السلام في اليمن: آليات تفعيل دورها والأولويات والتوصيات ذات الصلة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 22 فبراير/شباط 2202، fdp.ne_noisulcnI_evitceffE_rof_smsinahceM_dna_snoitadnemmoceR_seitiroirP_ssecorP_ecaeP_snemeY_ni_secioV_snemoW/selif/gro.retnecaanas//:sptth

[22] سوسن الرفاعي، "كيف تفشل الأطر الإنسانية وأطر السلام في الاستجابة بشكل منهجي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن"، المركز اليمني للسياسات، ديسمبر/كانون الأول 2202، nemey-ni-ecneloiv-desab-redneg-ot-yllacimetsys-dnopser-ot-liaf-skrowemarf-ecaep-dna-nairatinamuh-woh/gro.ycilopnemey.www//:sptth

[23] المرجع نفسه.

[24] أفراح ناصر، "إعادة تنظيم سياسات الهوية في اليمن"، الجزيرة.نت، 62 أغسطس/آب 5102، scitilop-yt-itnedi-snemey-fo-tnemngilaer/62/8/5102/snoinipo/moc.areezajla.www//:sptth

[25] المرجع نفسه.

[26] "التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في السياق اليمني"، SPACA، 6 يونيو/حزيران 3202، fdp.txetnoc_inemey_eht_ni_tnemrewopme_cimonoce_snemow_nemey_troper_citameht_spaca_60603202/aidem_niaM/tcudorP_ataD/nimdaelif/gro.spaca.www//:sptth

[27] رضا قرحش، "عودة إلى أرض الوطن: رحلة مُضنية إلى يمنٍ غريب"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، أبريل/نيسان 3202، 48102/3202-lirpa/weiver-nemey-eht/gro.retnecaanas//:sptth

[28] ومع الحرب وما صاحبها من ظروف اقتصادية صعبة، دخلت بعض النساء مهنا كان يتعذر الوصول إليها من قبل، مثل النادلة وتجارة التجزئة. وفي حين أن الصراع قد خلق فرصا جديدة لبعض النساء، فقد أدى أيضا إلى استراتيجيات سلبية للتكيف، بما في ذلك اللجوء إلى الديون، وفي الحالات القصوى، التسول والبغاء. وعلاوة على ذلك، أدى الصراع إلى تحول في أدوار الجنسين. وبما أن النساء يبحثن عن عمل خارج منازلهن بسبب الضرورة المالية، ولكنهن مقيدات بسبب المخاوف الأمنية والتشريعات التقييدية، فقد أجبرن على العمل البدني غير الرسمي منخفض الأجر، مثل تنظيف المنازل وجمع الحطب. انظر: د. فوزية العمار وهانا باتشيت، "تداعيات الحرب على القوى العاملة من النساء"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 32 يوليو/ تموز 9102، 1277/snoitacilbup-niam/snoitacilbup/gro.retnecaanas//:sptth

[29] سوسن الرفاعي، "كيف تفشل الأطر الإنسانية وأطر السلام في الاستجابة بشكل منهجي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن"، المركز اليمني للسياسات، ديسمبر/كانون الأول 2202، nemey-ni-ecneloiv-desab-redneg-ot-yllacimetsys-dnopser-ot-liaf-skrowemarf-ecaep-dna-nairatinamuh-woh/gro.ycilopnemey.www//:sptth

امرأة وابنتها تمران من جانب مبنى دمرته الحرب في حي الجحملية بمديرية صالة في تعز، تاريخ 12 ديسمبر/كانون الأول 2022 // من ملفات صور مركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا

# نظرة عامة على منهجية ورشة العمل: منهجية بناء السيناريوهات

تمثل منهجية "بناء السيناريوهات التحوّلية (TSP)"، التي ابتكرها آدم كاهان، تطورًا مهما في منهجية بناء السيناريوهات.[30] ظهرت هذه المنهجية بدايةً في سياق وضع استراتيجيات للجانبين العسكري والمؤسسي، وقد استخدمت بشكل أساسي في التنبؤ بالاتجاهات وتكييف الخطط، لتركز فيما بعد نطاقها على معالجة القضايا الاجتماعية المعقدة، واعتماد التحوّل والتغيّر الممنهج. تُشرك هذه المنهجية مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في عملية بناء واستشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة، مما يجعلها أداة قوية للتغيير الاجتماعي وحل النزاعات (انظر الملحق أ). وعلى الرغم من أن استخدام هذه المنهجية ليس مألوفاً في الدراسات المتعلقة بالمرأة والنوع الاجتماعي، إلا أن تطبيقها في هذا المجال قد يحمل فوائد كبيرة، فهي تسمح للمشاركين بتصوّر مجموعة متنوعة من التطورات ومن النتائج المحتملة وفقاً للاتجاهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحالية، كما توفر إطارا للتفكير الشامل والتخطيط الاستراتيجي.

[30] "عملية السيناريوهات التحويلية: كيف تساعد قصص المستقبل في تحويل الصراع في الوقت الحاضر"، مؤسسة بيرغوف، 1 أغسطس 2018، https://gbv-foundation.org/articles/transformative-scenario-process-how-future-stories-help-transform-conflict-in-the-present-moment/

ومن هذا المنطلق، عُقدت ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام لبناء السيناريوهات بخصوص مشاركة المرأة في الحياة العامة في المشهد المستقبلي لليمن. وكان الهدف الرئيسي منها هو جمع الرؤى والأفكار ووضع استراتيجيات للتحديات الحالية التي تواجه النساء في اليمن، وكذالك استكشاف الفرص المحتملة لتمكينهن في مرحلة ما بعد الصراع. ضمت الورشة ستة عشر مشاركا يمنيا - يمثلون خلفيات مهنية متنوعة ومن محافظات مختلفة شملت إب وصنعاء وعدن، إلى جانب مشاركين يمنيين ممن يعيشون في الخارج - اشتركوا جميعاً في نقاشات بناء السيناريوهات. وكان من بين الحضور أكاديميون وطلاب وفنانون وصحفيون ومعلمون وممثلون عن المجتمع المدني وعن المجموعات النسائية ورجال أعمال وباحثون. ومن خلال خلق مساحة لوجهات نظر متنوعة، واستخدام منهجية مجربة (منهجية بناء السيناريوهات)، وضعت الورشة الأساس الذي يمكن من خلاله استنباط مسارات مؤثرة لتعزيز أدوار المرأة في اليمن وصولاً إلى عام 2030.

انقسم المشاركون إلى مجموعات عمل لتحديد المسارات المحتملة للمرأة اليمنية حتى العام 2030، ومحاكاة سيناريوهات مختلفة، بدءاً من سيناريو الوضع الراهن وصولاً إلى سيناريو التعافي والتمكين. تم استخدام تحليل بيستل PESTEL لدراسة مختلف العوامل المؤثرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية، وهو ما أتاح فهما شاملا للتحديات التي تواجه المرأة اليمنية والفرص المتاحة لديها. خرجت المناقشات بثلاثة سيناريوهات - مفصلة في القسم التالي - تقدّم أُطُرا للتفكير بصورة أكثر شمولاً وللتخطيط الاستراتيجي بخصوص مشاركة المرأة في الحياة العامة في المشهد المستقبلي لليمن.

## القيود

في ظل الصراع الدائر والمستمر في اليمن، من الصعب تقديم وصفات سياساتية مفصلّة. ونظراً لمحدودية الوصول إلى البيانات وحالة عدم الاستقرار، فإن هذا التقرير لا يقدم توقعات دقيقة حول مشاركة المرأة في الحياة العامة، بل يأتي بهدف تحفيز حوار مثمر حول هذه القضية، ويقدم إطارًا مبنياً على السيناريوهات المتوقعة بهدف تشجيع التفكير النقدي والتخطيط الشامل من أجل مشاركة فاعلة للمرأة في مستقبل اليمن.

# ثلاثة سيناريوهات لمشاركة المرأة بحلول عام 2030

## السيناريو الأول: تمكين دور المرأة

في السيناريو الأول، تصوّر المشاركون حدوث تقدمٍ في إعمال حقوق المرأة وتمكينها، مبنيٍّ على إصلاحات اجتماعية جذرية وإطار قانوني قوي[31]. يتضمن هذا السيناريو، وهو سيناريو الوضع الأمثل، حصول تسوية سياسية شاملة تحقق سلامًا واستقرارًا دائمين، ويعتمد على إسهامات متعددة يقدمها الجهات الفاعلة في سبيل معالجة احتياجات المرأة وتعزيز الأمن والاستقرار والعدالة على مستوى البلاد. اعتبر المشاركون أن إمكانية حدوث هذا السيناريو ضعيفة بالنظر للاتجاهات الأخيرة في المشهد، ومع ذلك، يقدم هذا السيناريو اللبنات الأساسية للتوجّه الذي يمكن أن يساهم في تمكين المرأة:

- **مناخ سياسي تشاركي وشامل (يُمثل الجميع):** يُوضع دستورٌ يسترشد بمخرجات الحوار الوطني، يكفل التمثيل الشامل لجميع المكونات والأطياف اليمنية، ويضمن السلام والاستقرار على المدى الطويل، ويلغي القوانين التمييزية ضد المرأة، ويُجرَّم استغلال قضايا "الشرف" كسلاح. يتم التوصل إلى تسوية تُسفر عن عودة الأحزاب السياسية وتعزيز التعددية السياسية، حيث تلتزم الأحزاب بتنفيذ إعلاناتها وبرامجها بفعالية، مع الالتزام بإعطاء النساء حصة 30٪ تكفل تمثيلًا قوياً لها في مراكز صناعة القرار في مختلف أنحاء اليمن. كما تلتزم الأحزاب بإنشاء لجان داخلية لتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بأدوار المرأة، وبما يؤدي إلى تنافس صحي وسليم بين الأحزاب تُبرز دور المرأة. وتخضع المؤسسات التنفيذية لعملية تحوّل بهدف دعم مشاركة المرأة بشكل كبير.
- **النهوض الاقتصادي وتمكين المرأة:** يتوقع السيناريو أن تلعب المرأة دورًا رئيسيًا في المشهد الاقتصادي في اليمن، حيث تسهم الأطر القانونية في توفير لوائح وقوانين واضحة وعادلة تكفل حماية المرأة في سوق العمل. ومن خلال تعزيز الشراكات الدولية، تتشكل بيئة مواتية تُمكّن المرأة من ريادة الأعمال وبدء مشاريع تجارية. ومن المتوقع أن يتم التركيز بشكل خاص على تمكين النساء المتضررات من الصراع والنساء المُعيلات للأسر، وضمان حصولهن على الموارد والإمكانات اللازمة للمساهمة بفعالية في الاقتصاد. ومع زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتحسين فرصها في التعليم، ستشهد القطاعات التي كان يُهيمن عليها الذكور في السابق طفرة وزيادة كبيرة في عدد النساء المؤهلات في هذه المجالات. فيما ستركز الجهود الأخرى الرامية لتعزيز الاقتصاد الكُلّي على توحيد البنك المركزي، وتعزيز قيمة العملة الوطنية، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية.
- **التعليم الجيد والرفاه الاجتماعي:** بما أن التعليم هو حجر الزاوية في نهضة اليمن، فسيتم إدخال التعليم الإلزامي للفتيات لتحسين مستوياتهن التعليمية. وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية، سيتم إدخال تحسينات نوعية على النظام التعليمي. وستعمل المبادرات المحلية والدولية أيضاً على معالجة أوجه اللامساواة بين الجنسين وضمان توفير التعليم الجيد للفتيات، وبهدف تعزيز الحياة المهنية للمرأة، سيتم إنشاء الكليات المهنية وتنفيذ إصلاحات شاملة للمناهج الدراسية مع التركيز على السلام والمساواة والتفكير النقدي. ستساعد هذه التغييرات في معالجة المشاكل المجتمعية مثل الزواج المبكر وزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة. كما ستزيد الجهود المبذولة لخلق مناخ استثماري آمن وضمان الحصول على التعليم من فرص تحسين تعليم المرأة وزيادة مشاركتها في التنمية الاقتصادية وتعزيز استقلالها المالي.
- **إطار قانوني قوي ومتين:** يتوقع السيناريو توفر إطار قانوني متين ومرن يُجرّم التحريض وخطاب الكراهية ضد المرأة ويكافح العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويساعد على خلق بيئة صديقة للاستثمار تتميز بالشفافية

[31] "العدالة بين الجنسين والقانون في اليمن"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 8102، http://www.undp.org/content/dam/yemen/general/docs/GenderJustice-and-the-Law-in-Yemen-Arabic.pdf

والقوانين واللوائح الواضحة، ويعزز النمو الاقتصادي ويتيح الفرص للمرأة للانضمام إلى القوى العاملة المتنامية. ويدافع هذا الإطار القانوني عن حقوق المرأة بشكل صارم، سواء في السياقات المهنية أو في الفضاء العام الأوسع، ويُعاقب على ممارسة التمييز حيث يواجه المخالفين للقوانين عقوبات صارمة. وفي ذات الوقت، يتم وضع الأسس لآلية محددة لمعالجة الانتهاكات والمظالم التي حصلت في زمن الحرب، حيث تعتبر شهادات الضحايا من الأمور الأساسية لمثل هذه المبادرات.

- **مجتمع مدني نشط وفاعل:** يتوقع السيناريو أن تحظى المنظمات التي تقودها النساء بدعم محلي ودولي وأن تضطلع بدور رئيسي وهام في عمليات صنع القرار والسياسات، فيما تبرز الحركات الشعبية والمنابر التي تركز على المرأة كقنوات مهمة للدعوة إلى التغيير، ودفع اليمن نحو مستقبل أكثر شمولاً يقوم على المساواة.
- **التحول المجتمعي:** يتم مواجهة وتحدي الأعراف والتقاليد المجتمعية من خلال حملات التوعية والإصلاحات القانونية والتعليمية. ويتكثف الحوار حول قيم النظام الأبوي، في حين تتزايد المناقشات حول أدوار الجنسين والتقاليد والدين. وتساعد الإصلاحات القانونية المقترنة بهذا الوعي المجتمعي الجديد، في معالجة بعض الإشكالات المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- **الدعم الدولي الفاعل:** يفترض السيناريو بأن تقدم الجهات الفاعلة الدولية المزيد من الدعم، وستُعطي المشاريع - التي ستُنفذ بالتعاون بين المنظمات الدولية والمؤسسات المحلية اليمنية - الأولوية لحقوق المرأة بالصورة التي تضمن جعل مسألة تمكين المرأة في صميم جهود إعادة بناء وإعمار اليمن.

## السيناريو الثاني: تراجع دور المرأة

في السيناريو الثاني، يفترض المشاركون بأن اليمن سيدخل في تسوية سياسية هشة وغير مستقرة تقترن بانهيار مؤسسات الدولة، حيث تناضل النساء من أجل حماية حقوقهن وحضورهن العام. وبدون دعم دولي قوي لحقوق المرأة ومشاركتها الكاملة، هناك خطر من أن تؤدي مبادرات السلام إلى زيادة تهميش المرأة وعرقلة مسارها نحو التمكين والمساواة.

- **مشهد سياسي هش وغير مستقر:** يفترض السيناريو بأن يتسم الوضع السياسي في اليمن بالهشاشة وعدم الاستقرار والافتقار إلى الضمانات الدولية ويواجه تهديدات عسكرية تلوح في الأفق. كما يتوقع اتسام مستقبل المرأة بالضبابية في ظل تزايد تهميشها بسبب الممارسات الإقصائية من قبل القوى المتصارعة وانخفاض التمويل المخصص لصحة المرأة ورفاهيتها. تشكل التسوية السياسية المُقصية لبعض الاطراف الجوهرية وضعف نفوذ الأمم المتحدة تهديداً على حقوق المرأة حيث تستخدم السلطات في مناطق نفوذها الأيديولوجيات الدينية لفرض معايير صارمة فيما يتعلق بالادوار المنوطة بكلا الجنسين، مما يحد من مشاركة المرأة في التعليم والحياة العامة.
- **التحديات المجتمعية:** يتوقع في هذا السيناريو بأن تصبح الأعراف والتقاليد المجتمعية أكثر تشدداً مع فرض قيود أكثر صرامة على المرأة. كما أن الشروط، كضرورة وجود محرم/وصي لمرافقة المرأة في سفرها، تحد من المشاركة العامة للمرأة، مما يؤدي إلى زيادة حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش الإلكتروني واستهداف النساء بشكل متعمد. وتؤدي العراقيل الاقتصادية، لا سيما في القطاعات الرئيسية مثل صادرات النفط والغاز، إلى الحد من الفرص المتاحة أمام المرأة. ويتسبب نظام وصاية الرجل على المرأة المفروض في مناطق سيطرة الحوثيين بتقييد حرية المرأة ومشاركتها في الحياة العامة. كما تساهم التغييرات في الادوار المنوطة بالجنسين في تقويض قدرة النساء على مواجهة التحديات الاقتصادية مما يجعلهن عرضة للاستغلال والعنف القائم على النوع الاجتماعي في ظل الافتقار لآليات حماية.
- **تراجع التعليم:** يفترض المشاركون بأن يواجه قطاع التعليم في اليمن في هذا السيناريو تحديات مع تنامي ظاهرة الفصل بين الجنسين في المدارس، مما يضر بجودة تعليم الفتيات ويحد من آفاقهن المستقبلية. وفي ظل التحولات المجتمعية والصعوبات المالية، ستتنامى ظاهرة الزواج المبكر والقسري للفتيات الصغيرات، مما يحول دون تعليم المرأة ويحد من مشاركتها في الحياة العامة.

- **الدعم الدولي المحدود:** يفترض السيناريو أن يبذل المجتمع الدولي جهودا محدودة لحماية حقوق المرأة. فغالبا ما تنظر أطراف الصراع إلى الناشطات على أنهن يعملن لخدمة أجندات خارجية، مما يعرضهن للمضايقات والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من مطالبات الأمم المتحدة، فإن الافتقار إلى آليات فعالة للضغط على النخب السياسية يؤدي إلى تعزيز هياكل السلطة التي يهيمن عليها الذكور.
- **القدرة على الصمود في الأوقات الصعبة:** يفترض السيناريو بأن المرأة اليمنية لا تزال قادرة على الصمود في وجه الصعوبات والشدائد، وتستفيد من التقدم التكنولوجي لإنشاء منصات لمناصرة حقوقهن والدعوة لمقاومة الممارسات المنتهكة لتلك الحقوق، مع استمرار الحملات التي تقودها النساء في الدفاع عن حقوق أوسع والعمل على إعادة تشكيل الأعراف والتقاليد المجتمعية في اليمن.

## السيناريو الثالث: تآكل حقوق المرأة

يفترض المشاركون في هذا السيناريو أن المرأة اليمنية تواجه تحديات كبيرة في مرحلة ما بعد الحرب، حيث تتأرجح البلاد على شفا الانهيار. وتساهم أشكال التحيز الاجتماعي المتجذرة بعمق، وكذلك الإطار القانوني الهش بحدوث تراجع كبير في حقوق المرأة ومستويات تمكينها. كما يفترضون بأن تعاني الدولة اليمنية الهشة من استمرار حالة عدم الاستقرار والاضطرابات السياسية وتنامي التطرف الديني. ويهدد المناخ السياسي غير المستقر حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما حقوق المرأة، ويزيد من استبعادها من العمليات السياسة.

- **غياب الإطار السياسي:** يُتوقع أن يتم تجاهل الدستور الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمر الحوار الوطني. وسيظهر شكل من أشكال الحكم المُبهم وغير الرسمي يفتقر للشفافية ويتسم بالتحيز الشديد. كما ستتبنى الكيانات السياسية أيديولوجيات متطرفة تعمل على إسكات وتكميم أفواه النساء، وهو ما يخلق فراغا سياسيا، حيث تعمل الفصائل المهيمنة في كل منطقة على تكريس المزيد من الانقسامات بين اليمنيين.
- **انحسار النفوذ الدولي**: تجد الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك الدول المجاورة، أن تأثيرها على القرارات المحلية وحقوق الإنسان محدود للغاية. فيما تسود الأهداف والأجندات التي تخدم المصالح الذاتية. ويخدم التعاون بين المنظمات والهيئات الدولية والمؤسسات المحلية اليمنية في الغالب مصالح النخب الذكورية، مما يدفع النساء نحو الهامش.
- **تقهقر المجتمع:** نظراً لقلة الوعي بأهمية مشاركة المرأة في المجالات العامة والتمسك الشديد بالعادات والتقاليد المجتمعية، يفترض السيناريو أن تشهد الفترة حملات مكثفة ضد المرأة من خلال تسييس الدين والعادات المجتمعية، فضلاً عن زيادة التحرش والمضايقات الإلكترونية التي تستهدف النساء. ويتسبب إعادة إحياء العادات والتقاليد المتشددة في تعزيز قيم النظام الأبوي وترسيخ الأدوار التقليدية المنوطة بكلا الجنسين. وفي ظل الافتقار إلى الإصلاحات القانونية وأطر الحماية المحدودة، سيتزايد تعرض المرأة للعنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب المفاهيم ومنظور النظام الابوي المتجذر.
- **التدهور الاقتصادي وعدم تمكين المرأة:** يفترض هذا السيناريو أن النساء سيواجهن قيودا اقتصادية وممارسات تمييزية وفرصًا محدودة. وتؤدي آليات الحماية المحدودة إلى زيادة تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وغالبا ما يتم إلقاء اللوم على النساء عند حدوث ذلك. ونظراً للمناخ الاقتصادي غير المواتِ، فإن فرص انخراطهن في مشاريع ريادية محدودة، إلى جانب ضآلة مبادرات تمكين المرأة التي تكاد تكون معدومة. وسيؤدي ذلك إلى نشوء جيل من الفتيات اليمنيات لا يحصلن على المساعدة والدعم الهادف والحقيقي، حيث تعمل الجهات الفاعلة المسيطرة على الأرض بشكل ممنهج على محاربة ووأد مثل هذه النوع من برامج الدعم والمساعدة.
- **تدهور التعليم:** تؤدي القيود المتزايدة المفروضة على تعليم المرأة إلى انخفاض حاد في إمكانية حصول الفتيات على التعليم الجيد. وهذا يزيد من خطر الزواج المبكر أو القسري بسبب الضغوط المالية والفرص المحدودة، مما يحد في نهاية المطاف من مشاركة المرأة في الحياة العامة.

- **التدهور القانوني:** يتدهور النظام القانوني في اليمن، ما ينعكس سلباً على حقوق المرأة، حيث تستفحل إشكاليات كالعنف القائم على النوع الاجتماعي والعدائية السياسية والتنمر عبر الإنترنت دون وجود رادع أو عقوبات قانونية فعالة. في كثير من الأحيان، يفلت الجناة دون عقاب، لا سيما في الحالات التي تتعلق بالمرأة، ولا تجد أوجه المظالم التي تمخضت عن الحرب آليات انتصاف مناسبة، الأمر الذي يجعل النساء عرضة للخطر. كما تعمل المحاكم غير الدستورية على زيادة إضعاف سيادة القانون.
- **إسكات صوت المجتمع المدني:** تواجه المنظمات المدنية التي تقودها نساء تهديدات وعمليات إغلاق متزايدة. تنتشر المنظمات والشبكات النسوية السرية على نطاق واسع حيث تعمل كمنارة للأمل في ظل ما تشهده البلاد من قمع. وتُسخّر هذه المنظمات التكنولوجيا لإنشاء شبكات ومنصات سرية محلية ودولية، من أجل الدفاع عن حقوق المرأة والدعوة إلى تغيير العادات والأعراف المجتمعية التي تحدّ من دور المرأة في اليمن.

# الاستنتاجات

يواجه اليمن مفترقًا حرجًا فيما يتعلق بمستقبل المرأة اليمنية، وبدون تدخل في هذا الإطار، يمكن أن تتراجع التنمية بنحو أربعة عقود من الزمن بحلول عام 2030، مما يهدد بنسف الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. تشير التقديرات إلى أن إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في يمن ما بعد الصراع - بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة - يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 12.5 مليار دولار أمريكي.

يتطلب تمكين المرأة في الحياة العامة سياسات وإجراءات شاملة تعالج التحديات متعددة الأوجه التي تواجهها المرأة اليمنية. إذ إن ضمان المشاركة الفاعلة للمرأة أمر بالغ الأهمية لتحقيق التقدم والسلام المستدام في اليمن.[32] ويستلزم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصةً تلك الأهداف المتداخلة مع هدف المساواة بين الجنسين (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة) وهدف السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)، تدخلات هادفة وحملات مناصرة متسقة تطالب بتغيير السياسات العامة وجهود متضافرة. كما يتطلب الأمر اتباع نهج متعدد الأوجه يعالج التمييز على مستويات متعددة، بما في ذلك التمييز على أساس الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمناطقي والعرقي.

تواجه بعض النساء، بما في ذلك نساء من فئة المهمشين،[33] عدة حواجز تعيق مشاركتهن في سوق العمل. ولتلك الحواجز بُعد ذو شقين - حيث لا يواجهن قيودا قائمة على النوع الاجتماعي فحسب، بل يعانين أيضا من التحامل المنهجي ضدهن والمرتبط بالمكانة التاريخية لمجتمعاتهن. فالنساء اللاتي يجدن أنفسهن مسؤولات عن إعالة أسرهن - لأسباب ناجمة عن الصراع في كثير من الأحيان - يجدن أنفسهن مُجْبرات على لعب دور مزدوج، حيث يقدمن الرعاية لأسرهن وفي الوقت نفسه معيلات رئيسيات. وعلى الرغم من أهمية مشاركتهن في سوق العمل، إلا أنهن يواجهن تحديات متزايدة وصعوبات عديدة. وهناك أيضاً النساء ذوات الإعاقة اللواتي يواجهن، إلى جانب العراقيل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، قيودا متعلقة بالتنقل والوصول إلى الخدمات، وهي قيود تتفاقم بسبب الدمار الناجم عن الصراع.

ومن أجل اعتماد مسار شامل للمضي قدما، يجب على صانعي السياسات اليمنيين والمنظمات الدولية أخذ هذه التفاوتات والفوارق في الحسبان. وعند تصوّر مستقبل اليمن، من الأهمية بمكان الأخذ في الاعتبار ضمان التنمية العادلة التي تراعي مختلف التجارب للفئات السكانية المتنوعة في البلاد. ولتنمية سوق عمل يُدمج جميع الفئات ويتسم بالشمول، يجب وضع استراتيجيات لليمن قادرة على ردم الفجوة بين الجنسين ودعم النساء بشكل فعال، بما في ذلك النساء المهمشات. ويجب الإقرار بأن إمكانات وقدرات جميع نساء اليمن دون استثناء –بدءًا من رائدات الأعمال والمشاريع في المدن وصولا إلى النساء اللواتي يعملن في قطاع الزراعة في الأرياف - هو الطريق الوحيد الذي يمكن لليمن أن يسلكه لبناء مستقبل زاهر يتسم بالشمول. وفي ضوء ذلك، تقدم التوصيات التالية - المستندة إلى إطار تحليل بيستل (PESTEL) - إجراءات ملموسة يتعين على صانعي السياسات اتخاذها لضمان مشاركة كاملة للمرأة في الحياة العامة بحلول عام 2030، تقود اليمن نحو مستقبل أكثر شمولاً:

[32] "التقرير الإقليمي: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، 6 يوليو/تموز 3202، sptth://www. fdp.1202-yluJ-8-detadpu_NE_tropeR-SAL_regap-2-LANIF/70/1202/sdaolpu/tnetnoc-pw/ytirucesnamuh/gro.nu

[33] المهشون فئة سكانية يمنية من ذوي البشرة السوداء، يشغلون مهنا متدنية المستوى كعمال/عاملات النظافة، ويتعرضون لتمييز اجتماعي مختلف المستويات، وخاصة النساء منهم.

# توصيات سياساتية لإدماج المرأة

التوصيات التالية هي نتاج مناقشات وجهود المشاركين في ورشة العمل. وهي تستند إلى إطار تحليل بيستل (PES-TEL)، مع الأخذ في الاعتبار التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والبيئي والقانوني للمرأة كعوامل حاسمة للتقدم الوطني.

## التوصيات الاقتصادية:

*للسلطات المحلية والوطنية*

- **توسيع نطاق وصول المرأة إلى الخدمات المالية:**
  - تشجيع المؤسسات مثل المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر وبنك الأمل للتمويل الأصغر على تطوير وتقديم منتجات وخدمات مالية مصممة خصيصا للنساء. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة، وتوفير رأس مال أولي لتمويل المشاريع الصغيرة لرائدات الأعمال، وتقديم خدمات ادخار مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المالية للمرأة.
  - استهداف النساء – وخاصة ربات الأسر والنساء من الأسر ذات الدخل المنخفض والنساء من المناطق الريفية والنساء ذوات الإعاقة - بمبادرات الإدماج المالي.
  - تطوير حلول مصرفية عبر الهاتف المحمول لتحسين إمكانية وصول النساء في المناطق النائية الى تلك الخدمات، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة.
  - إشراك قادة وفئات المجتمع المحلي في تعزيز وتسهيل وصول المرأة إلى القروض والخدمات المالية.
- **دعم ريادة الأعمال النسائية:**
  - إنشاء برامج مدعومة من الحكومة توفر لرائدات الأعمال التمويل الأصغر أو القروض بأسعار فائدة منخفضة أو المنح أو الإعانات المالية، مع خطط سداد ميسرة.
  - تضمين برامج إرشادية لتعليم المبادئ والأساسيات المالية كجزء من حزم القروض.
  - تعزيز ودعم جمعيات الأعمال النسائية، التي يمكن أن توفر فرص للتشبيك والتواصل والمشورة والدعم والمساندة لرائدات الأعمال.
  - تطوير برامج قروض موجهة للنساء في مختلف القطاعات، بما في ذلك الزراعة وتجارة التجزئة والخدمات، وتزويدهن برأس المال اللازم لبدء مشاريع صغيرة أو توسيع أعمالهن.
  - تحسين المهارات الحالية لرائدات الأعمال من خلال التدريب على المبادئ المالية المتقدمة، ومهارات إدارة الأعمال والمهارات التسويقية، ودمج التسويق الالكتروني والمبيعات عبر الإنترنت لتوسيع نطاق وصولهن إلى الاسواق.
- **دعم التمويل الأصغر وتوفير الدعم والإرشاد للمشاريع التجارية:**
  - تشجيع إدماج المرأة في جميع مستويات قطاع التمويل الأصغر، من المناصب القيادية إلى خدمة العملاء، لضمان تصميم الخدمات بشكل يلبي احتياجات العملاء من الإناث.

- التأكد من أن مؤسسات التمويل الأصغر لا توفر الموارد المالية فحسب، بل توفر أيضا التدريب والإرشاد الشاملين في مجال تطوير الأعمال وتحليل السوق ومحو الأمية الرقمية.
- معالجة القيود والعراقيل التي تحد من وصول المرأة إلى الموارد المالية، مثل اشتراط حضور ولي الأمر عند إجراء المعاملات المالية.

- **تعزيز أنظمة الادخار المجتمعية/غير الرسمية ومجموعات الإقراض:**
  - إنشاء ودعم مجموعات ادخار مجتمعية لتعزيز الثقافة المالية لدى المرأة ومحو الأمية المالية وتسهيل الوصول إلى القروض، وبالتالي تعزيز شبكة الدعم والتضامن المجتمعي.
  - إضفاء الطابع الرسمي على أنظمة الادخار التقليدية غير الرسمية ودعمها مثل "الجمعيات"، والاعتراف القانوني بهذه المجموعات بالاعتراف ودعمها بتدريبها على الإدارة المالية والإشراف عليها، لتعزيز أمنها وفعاليتها.
- **تعزيز المشاركة في التكنولوجيا وخدمات تكنولوجيا المعلومات:**
  - تعزيز مشاركة المرأة في المجالات التكنولوجية المتنامية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والتسويق والتجارة الإلكترونية، وفتح مسارات جديدة لمشاركتها ومساهمتها الاقتصادية.
  - توفير فرص التعلم عبر الإنترنت للنساء اللواتي يعانين من تحديات في التنقل.
  - تعزيز التوظيف النظامي للمرأة مع حماية العاملات في القطاع غير المنظم
  - تشجيع العمل النظامي للمرأة وتشجيع الشركات الخاصة على توظيف النساء من خلال تقديم حوافز كالإعفاءات الضريبية أو الإعانات.
  - تنفيذ سياسات لحماية النساء العاملات في القطاع غير النظامي، ووضع أطر قانونية توفر الحماية والمزايا للعاملات غير النظاميات.

*للمنظمات الدولية والجهات المانحة للمساعدات*

- **تصميم مبادرات التمكين الاقتصادي:**
  - تصميم برامج التمكين الاقتصادي مع مراعاة الديناميكيات والمتغيرات الثقافية والاجتماعية الفريدة في اليمن.
  - ضمان الاستثمار المستدام في برامج التمكين الاقتصادي للمرأة، مع التركيز على الأثر طويل الأمد وتعزيز القدرة على التكيّف والصمود.
- **تمكين الوصول العام إلى البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي:**
  - تفويض السلطات المحلية في اليمن بنشر البيانات الإحصائية، وخاصة البيانات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي، وذلك لتمكين إجراء تحليل شامل للآثار الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها الحرب على المرأة.
  - ضمان تطوير المشاريع بناءً على بيانات ودراسات ميدانية موثوقة ومحدثة تسلط الضوء على الاحتياجات والأولويات المحددة للمرأة اليمنية على مستوى القاعدة الشعبية.
- **التركيز على تنمية المهارات وتكنولوجيا المعلومات والتدريب على المهارات الرقمية والإلكترونية:**
  - إنشاء برامج للتعليم المهني والتقني تلبي خصيصا الاحتياجات الاقتصادية للمرأة اليمنية.
  - تطوير مشاريع تدريبية شاملة للنساء في مجالات تكنولوجيا المعلومات ومحو الأمية الرقمية والتسويق

الرقمي الذكي.

- إعطاء الأولوية للمبادرات التي توفر خيارات عمل مرنة، كالعمل عن بُعد، لاستيعاب النساء اللواتي يواجهن صعوبات وقيود في التنقل والنساء ذوات الإعاقة.

- **تقديم الدعم القانوني للمرأة وإدماجها مالياً:**
  - التعاون مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات المساعدة والدعم القانوني للنساء اللواتي يتعاملن مع الترتيبات والمعاملات والاتفاقيات المالية، وضمان حماية حقوقهن ومصالحهن.
  - السعي بصورة فاعلة لإنشاء ودعم البرامج والخدمات المالية المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الاقتصادية للمرأة.
- **تمكين المرأة من خلال التواصل والتشبيك والتوجيه والإرشاد:**
  - بناء منصات توجيهية وإرشادية لرائدات الأعمال، مع التركيز على تبادل الخبرات والمهارات والتطوير المهني.
  - إنشاء برامج خاصة للنساء في المناطق الريفية والمجتمعات المهمشة وضمان إدماج المرأة على نطاق أوسع.
  - توفير وتخصيص الموارد للمبادرات التعليمية التي تقودها النساء مثل المدارس ورياض الأطفال ودور الحضانة، خصوصا تلك التي تلبي احتياجات الأمهات العاملات في المناطق الحضرية.
- **دعم المرأة العاملة:**
  - تطوير وتمويل مشاريع في مجالات الزراعة المستدامة وتصنيع الأغذية وتوزيعها مع التركيز على مشاركة المرأة. وينبغي أن تهدف هذه البرامج إلى تحسين حالة الأمن الغذائي والاستفادة من خبرة المرأة بالممارسات الزراعية المحلية.
  - الاستثمار في مبادرات الحفاظ على التراث الثقافي اليمني من خلال دعم المرأة في مجال الحرف التقليدية والمنسوجات والمنتجات الحرفية. قد يشمل الدعم التدريب والدعم التسويقي وتمكين وصولها إلى الأسواق العالمية.
  - تمويل ودعم البرامج التي تدرب النساء ليصبحن عاملات في مجال الصحة المجتمعية وممرضات وقابلات ومثقفات صحيات، مع التركيز على بناء قدراتهن في المناطق النائية والمتأثرة بالصراع.
- **تعزيز التعاون والشراكات الاستراتيجية:**
  - تسهيل الشراكات بين المنظمات المحلية والدولية لضمان التنفيذ الفعال لهذه المبادرات، والتركيز على الأساليب التي يقودها المجتمع وتصميم البرامج وفقا للاحتياجات والسياقات المحددة للمناطق المختلفة في اليمن.
  - تنفيذ حملات توعوية عامة، بالتعاون مع المنظمات المحلية والسلطات الوطنية، لمواجهة ومناهضة الصور النمطية حول أدوار عمل المرأة.

# التوصيات السياسية والقانونية

*للسلطات المحلية والوطنية:*

- **إصلاح السياسات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة العامة:**
  - ترسيخ التزام الحكومة ومؤسسات الدولة بالاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة والقوانين والأحكام المتعلقة بتمثيل المرأة.
  - إلغاء السياسات والمبادئ التوجيهية التي تعيق الحركات النسوية وإنشاء آليات لرصد وتجريم حملات التشهير ضد المرأة.
  - تجريم خطاب الكراهية أو أي مشاركة في حملات ضد المرأة.
  - زيادة نسبة النساء في وظائف السلطة المحلية بنسبة 10٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة.
- **تعزيز الآليات القانونية التي تحمي النساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي:**

تعزيز الآليات القانونية التي تضمن حق المرأة في الميراث، ومكافحة التمييز الذي يحرِم المرأة من حقوقها القانونية.

  - وضع وتنفيذ سياسات وأطر قانونية شاملة خاصة بأماكن العمل بحيث تحظر بوضوح جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويشمل ذلك تعريفات واضحة وإجراءات خاصة بالإبلاغ والعقوبات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل.
  - إدخال برامج تدريبية وتوعوية إلزامية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي تستهدف أرباب العمل والموظفين على السواء. ويشمل ذلك التدريب على كيفية الإبلاغ عن الحوادث ودعم ضحايا العنف.
  - إنشاء أنظمة دعم يسهل الوصول إليها داخل مقرات العمل، مثل خدمات الاستشارة النفسية المراعية للخصوصية، وخدمات الدعم القانوني، إلى جانب توفير مصادر يمكن الرجوع إليها للأشخاص الذين تعرضوا للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
  - إنشاء أنظمة رقابة فعالة لضمان الامتثال لسياسات العنف القائم على النوع الاجتماعي ومساءلة جهات العمل. يجب إجراء عمليات تدقيق ومراجعة منتظمة لممارسات وبيئات العمل لضمان توفير بيئة عمل صحية وآمنة لجميع الموظفين.
- **إتاحة فرص للمرأة للانخراط في العمالة النظامية وتعزيزها:**
  - تشجيع توظيف المرأة في القطاع الخاص من خلال الحوافز الضريبية أو الإعانات.
  - تنفيذ السياسات التي تعزز وتشجع مشاركة المرأة في سوق العمل، ويشمل ذلك ضمان المساواة في الأجور، وتوفير إجازة الأمومة، ومنع التمييز في مكان العمل.
  - تنفيذ سياسات لحماية المرأة في بيئات العمل غير النظامية ووضع أطر قانونية لصالحها.
  - الدعوة إلى إجراء إصلاحات في السياسات لتسهيل حصول المرأة على القروض والخدمات المالية.
- **تحديد الحد الأدنى لسن الزواج:**
  - إدخال وإنفاذ تشريعات تحدد الحد الأدنى لسن الزواج للفتيات والفتيان بعمر 16 عامًا على الأقل. يساعد ذلك على حماية الفتيات من الزواج المبكر والقسري، مما يسمح لهن بإكمال تعليمهن والنضج جسديًا وعقليًا قبل الزواج.

- تعزيز الأطر القانونية لحماية الفتيات والنساء من العنف الأسري والتحرش الجنسي وغيره من أشكال الاعتداء والإساءة.
- إنشاء خدمات دعم مثل مراكز الاستقبال وخدمات المشورة القانونية وخدمات تقديم الاستشارات النفسية للفتيات من ضحايا الزواج المبكر أو العنف أو التمييز.

*للمبعوث الأممي والمجتمع الدولي*

- **إشراك المرأة بشكل استباقي في العمل السياسي:**
  - العمل بالتعاون مع المملكة العربية السعودية والجهات الفاعلة الإقليمية لإدراج وإشراك المرأة وتمثيلها بشكل فعال في الأنشطة السياسية.
  - دعم أصوات المرأة في عملية السلام في اليمن من خلال الاتفاقيات والقرارات الدولية مثل قرار مجلس الأمن رقم 1325، والاتفاقيات الأخرى التي صادقت عليها اليمن.
  - ضمان إشراك المرأة في مفاوضات واتفاقيات وقف إطلاق النار، وكذا في لجان الرقابة والتقييم التي تُشَكَّل لاحقاً.
- **ربط المشاركة في جهود بناء السلام بتمثيل المرأة:**
  - تشجيع الجهات المانحة الدولية المشاركة في جهود بناء السلام على ربط المشاركة في أنشطة ومشاريع السلام هذه بمتطلبات التمثيل المناسب للمرأة بين الأطراف المعنية. ومن شأن هذه المشروطية أن تكفل أن تكون تصورات المرأة جزءًا لا يتجزأ من عملية بناء السلام.
  - مساءلة الأحزاب حول طبيعة تمثيل أعضائها والاستفسار عن الممارسات الداخلية والتأكد من أنها لا تزال على تواصل بالمجتمعات التي تمثلها.
  - صياغة توقعات واضحة لمشاركة المرأة في المؤسسات الحزبية، وضمان إتاحة الفرص للمرأة في المسار الأول لعمليات السلام.
- **تجنب اختزال أدوار المرأة في أطر محدودة في عمليات بناء السلام:**
  - خلق فرص منظمة للنساء لكي يساهمن في مجموعة متنوعة من القضايا والمواضيع أثناء حوارات ومناقشات بناء السلام، بما يتجاوز الموضوعات التي تركز على النوع الاجتماعي.
  - تيسيير منابر يُمكن للمرأة من خلالها التعبير عن آرائها حول مختلف العوامل المتداخلة، مثل التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية، مما يعكس نهجا شاملا ومتعدد الأوجه لأدوارها ومصالحها المتعددة في عملية السلام.
- **العمل من أجل عملية سلام شاملة ومتعددة الجوانب:**
  - وضع حد لاحتكار أطراف الصراع لأجندة السلام، وتبني نهج يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الهامة للسكان، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والمجتمع المدني.
  - ضمان استمرار مشاركة المرأة في جميع مسارات وعمليات السلام واجتماعات مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة، والحفاظ على حصة تمثيل المرأة البالغة 30٪، التي تم التفاوض عليها في مؤتمر الحوار الوطني اليمني.
  - الإعلان عن عملية اختيار الشبكات النسائية المشاركة في عملية السلام، بما يضمن الشمول والشفافية والتمثيل المناطقي المتنوع.

# التوصيات الاجتماعية

*للسلطات المحلية والوطنية (بما في ذلك القيادات الدينية)*

- **تعزيز الفرص التعليمية:**
  - زيادة فرص حصول المرأة على التعليم والتدريب المهني، مع التركيز على مهارات إدارة وتنظيم المشاريع الريادية.
  - توفير خدمات النقل المدعومة أو المجانية للمجتمعات الريفية، وضمان سهولة الوصول إلى المدارس.
  - تعزيز مشاركة الفتيات في التعليم، ولا سيما في المناطق الريفية.
- **تعزيز السياسات التي تراعي الاعتبارات الجندرية:**
  - تنفيذ سياسات تناهض العادات والمعايير المجتمعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي التقييدية وتعزز مشاركة المرأة في سوق العمل.
  - إلغاء القوانين التي تقيد مشاركة المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل.
  - رصد وتجريم حملات التشهير ضد المرأة ومعاقبة الجهات التي تروج لها.
- **إشراك المجتمع في الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي:**
  - تعزيز البرامج المجتمعية للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي وزيادة الدعم المجتمعي لحقوق المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.
  - الانخراط والعمل مع قادة المجتمع ومجموعات المناصرة وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز الفهم والدعم الأوسع ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- **العمل جنبا إلى جنب مع القيادات الدينية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة:**
  - تقديم الروايات والتفاسير للنصوص الإسلامية التي تؤكد على احترام المرأة والرفق بها، وتسلط الضوء على دور المرأة المهم في المجتمع (سواء في المنزل أو في المجال العام)، وتندد بالعنف ضد المرأة.
  - رفع مستوى الوعي بفوائد تعليم الفتيات ومعالجة الأعراف والتقاليد الثقافية التي تعيق حصول الفتيات على التعليم.

*للجهات الفاعلة الدولية والمجتمع المدني:*

- **تكثيف الدعم لتعليم الفتيات والنساء:**
  - الاستثمار في البنية التحتية لتحسين الوصول إلى المدارس في المناطق النائية.
  - الانخراط مع المجتمعات المحلية لزيادة الوعي حول فوائد تعليم الفتيات.
- **الاستفادة من الخبرات السابقة في مواجهة العادات والأعراف التقييدية:**
  - تنفيذ سياسات وتدابير لمواجهة العادات والأعراف المجتمعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي والتي تحد من النشاط الاقتصادي للمرأة، مثل تنفيذ حملات التوعية العامة التي تجابه وتكافح الصور النمطية المرسومة عن أدوار المرأة في العمل.
  - تبادل التجارب الناجحة في مواجهة وتغيير العادات والأعراف الاجتماعية السلبية.
  - تبني منهجيات وطرق تراعي الاعتبارات الجندرية (الفوارق بين الجنسين).

# توصيات عن التكنولوجيا/الأمن السيبراني (الإلكتروني)

*للسلطات المحلية والوطنية*

- **دعم المشاريع/الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا التي تقودها نساء:**
  - تطوير منصات أو أدوات مصممة خصيصا لدعم الشركات الناشئة التي تقودها النساء.
  - تطوير البنية التحتية الرقمية بطريقة تُمكّن رائدات الأعمال على وجه الخصوص من الاستفادة منها، مع التركيز على المناطق التي تعاني من محدودية الوصول إلى التكنولوجيا.
- **توسيع نطاق الوصول التكنولوجي للمرأة:**
  - الاستثمار في البرامج التي توفر للنساء، خصوصا في المناطق الريفية والمناطق المتضررة من الصراع، إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والتدريب على محو الأمية الرقمية.
  - تسهيل وصول المرأة إلى الأسواق الإلكترونية ومنصات التجارة الإلكترونية.

*للمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية*

- **توفير التدريب على الأمن السيبراني للنساء:**
  - تقديم برامج تدريبية متخصصة في مجال الأمن السيبراني للنساء، مع التركيز على التوعية بمكامن التهديدات والمخاطر والتدابير الفعالة التي يجب اتخاذها للمواجهة.
  - تطوير أفضل الممارسات وأدوات الأمن السيبراني (عند استخدام الإنترنت) المصممة خصيصا للناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان، مع التركيز على الاتصالات المشفرة والأمن والسلامة الشخصية.
- **الاستجابة السريعة لممارسات التشهير عبر الإنترنت:**
  - المساعدة في إنشاء آليات للرد والاستجابة السريعة لممارسات التشهير عبر الإنترنت التي تستهدف النساء، وتوفير الدعم الموارد اللازمة لتقديم الدعم القانوني والنفسي.
- **إعطاء الأولوية لنقل التكنولوجيا للتخفيف من آثار تغير المناخ:**
  - دعم مبادرات نقل التكنولوجيا التي تُفيد المرأة على وجه التحديد في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ، مثل تقنيات الطاقة المتجددة المناسبة للاستخدام المنزلي أو المجتمعي.توصيات عن البيئة/المناخ

*للسلطات المحلية والوطنية*

- **وضع برامج تدريبية حول الممارسات المستدامة:**
  - إطلاق برامج تدريبية تركز على المرأة في مجالي صيد الأسماك والزراعة المستدامين، وضمان أن تكون هذه البرامج متاحة للنساء في المناطق النائية والمتضررة من الصراع.
  - ضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد الأساسية وفرص التدريب، وكذالك الوصول إلى الأسواق لتسويق منتجاتها، مع التركيز على الممارسات المستدامة.
- **مناصرة دور المرأة في مشاريع الاستدامة البيئية:**
  - تشجيع وتسهيل مشاركة المرأة بشكل فاعل في مشاريع الاستدامة البيئية، بما في ذلك تمثيلها المناسب في قطاعات مثل الزراعة والتكنولوجيا والمشاريع الخضراء المراعية للبيئة.

- تطوير السياسات والبرامج التي تدعم المرأة في الانتقال إلى الأعمال والمشاريع الخضراء والممارسات الزراعية المستدامة.

*للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية:*

- **دعم المرأة في مجال الزراعة:**
  - إشراك المجتمعات المحلية في إيجاد حلول محددة للنساء المنخرطات في مجال الزراعة، مع التركيز على الممارسات الزراعية القادرة على التكيّف والصمود في وجه الصراعات.
  - إعطاء الأولوية لتمويل ودعم المبادرات البيئية التي تعالج التحديات التي تواجهها المرأة، مثل ندرة المياه وتدهور الأراضي الزراعية.
- **توفير منصات لتبادل الخبرات والتعاون:**
  - إنشاء منصات للنساء لتبادل خبراتهن في مجال الزراعة وإنشاء جمعيات تعاونية للتسويق المشترك وتعزيز القدرة الشرائية.
  - إجراء دراسات وجمع بيانات حول التحديات المحددة التي تواجهها المرأة في القطاعين السمكي والزراعي، واستخدام هذه المعلومات لتصميم برامج ومشاريع الدعم والمساعدات.
- **استخدام الخلفية المعرفية المحلية لدى المرأة في تطوير الأدوات الزراعية:**
  - العمل والتعاون مع النساء اليمنيات لتطوير أدوات وتقنيات الصيد والزراعة المناسبة، لكي تستخدم في مناطق الصراع والبيئات المحدودة الموارد.

# ملحق (أ) - الجوانب الرئيسية لتبني منهجية بناء السيناريوهات التحوّلية (TSP)

بهدف تبني منهجية بناء السيناريوهات التحولية (TSP) خلال ورشة العمل "مستقبل المرأة اليمنية في الفضاء العام في اليمن"، فقد تم اتخاذ الخطوات التالية:

1. **دعوة مجموعة متنوعة من المشاركين:**

- تماشيا مع مبدأ الشمولية لمنهجية بناء السيناريوهات التحولية (TSP)، فقد ضمت الورشة مجموعة متنوعة من القيادات والناشطات النسائية وأصحاب المصلحة اليمنيات من مختلف القطاعات. وقد ساعد ذلك في تقديم مجموعة واسعة من وجهات النظر حول تحديات وأدوار المرأة في اليمن.

2. **خلق بيئة آمنة ومنفتحة:**

- نظراً لحساسية النقاش حول حقوق المرأة في اليمن، فمن الأهمية بمكان خلق بيئة نقاش مواتية للحوار المفتوح. وقد أتاحت البيئة التي وفرتها الورشة للمشاركين تبادل الخبرات بحرية وتصور السيناريوهات المستقبلية دون أي قيود اجتماعية.

3. **تحديد المخاوف والقضايا الرئيسية:**

- حدد المشاركون القضايا الأساسية التي تؤثر على المرأة اليمنية والقوى الدافعة في المجتمع والجوانب السياسية والثقافية التي يمكن أن تشكل مجالا للمشاركة العامة المستقبلية للمرأة اليمنية.

4. **بناء السيناريوهات من خلال السرد القصصي الجماعي:**

- باستخدام النهج الاستقرائي الخاص بتخطيط وبناء السيناريوهات التحولية (TSP)، صاغ المشاركون سرديات تتناول التصورات المختلفة المحتملة لمستقبل المرأة اليمنية، مع مراعاة الديناميات الاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة.

5. **تخطيط العمل ونشره:**

- ركزت المرحلة الختامية على تحويل هذه السيناريوهات إلى استراتيجيات ومبادرات قابلة للتنفيذ، وترجمة المفاهيم النظرية إلى تدخلات عملية وتوصيات تركز على السياسات.

6. **تطبيق دروس عالمية متعلقة بمنهجية بناء السيناريوهات:**

- تم تطبيق منهجية بناء السيناريوهات (TSP) من قبل مونت فلور للسيناريوهات في جنوب إفريقيا وعملية السلام في كولومبيا.[34] وقدمت هذه النماذج دروسا قيمة بشأن كيفية استخدام منهجية بناء السيناريوهات في التعاطي مع البيئات المعقدة المتأثرة بالصراع.

7. **التركيز على التغيير المنهجي:**

- امتد هدف ورشة العمل إلى مستوى أبعد من فهم المستقبل، بل وصل إلى مستوى تشكيله بشكل فعال، حيث هدفت الورشة إلى تمكين المشاركين من تقديم تصورات، والعمل من أجل مستقبل تعود فيه المشاركة العامة للمرأة اليمنية إلى طبيعتها وتحظى بالاهتمام المطلوب.

[34] "التقرير الإقليمي: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، 6 يوليو/تموز 3202، sptth://www. fdp.1202-yluJ-8-detadpu_NE_tropeR-SAL_regap-2-LANIF/70/1202/sdaolpu/tnetnoc-pw/ytirucesnamuh/gro.nu

# ملحق (ب): برنامج عمل الورشة ونطاقها

*عمان، 26-28 مايو/أيار 2023*

**اليوم الأول:**

افتتحت ورشة العمل بكلمة افتتاحية ألقاها أسامة الروحاني، المدير التنفيذي للسياسات والشراكات بمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. ثم قامت ريم مجاهد، الباحثة في مركز صنعاء ومنسقة مشروع "صوْت" (دعم المشاركة السياسية للمرأة العربية)، بالتعريف ببرنامج "صوْت" وأهدافه. واشتمل اليوم الأول على جلستين رئيسيتين: تناولت الجلسة الأولى، التي أدارتها بلقيس اللهبي من مركز صنعاء، الأعمال التحضيرية للورشة وأهدافها. بعد ذلك تبادل المشاركون تجاربهم والتحديات التي تواجهها المرأة في مجالات عملها. بينما ركزت الجلسة الثانية التي أدارتها ياسمين الإرياني، المديرة التنفيذية للإنتاج المعرفي بمركز صنعاء، على منهجية بناء السيناريوهات وأهميتها في التنبؤ والاستكشاف المستقبلي. ثم ناقش المشاركون الاتجاهات والقوى الدافعة (أو العوامل المؤثرة) التي تشكل حضور المرأة في المجال العام في اليمن.

**اليوم الثاني:**

افتُتِح اليوم الثاني بتلخيص ما تمت مناقشته في اليوم السابق، ومن ثم تم الانتقال إلى نقاشات حول مواضيع وقضايا مختلفة مثل دور المنظمات المحلية والدولية في التركيز على قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وما تقوم به النساء في إطار نضالهن من أجل مستقبل أفضل، واستجابة المجتمع تجاه القيود المفروضة على النساء، ومستقبل المرأة اليمنية في نظام القضاء. بعد ذلك انتقل المشاركون بالنقاش وبصورة مستفيضة إلى أثر الوضع الحالي على المرأة والتجارب السابقة في النظام القضائي. وفي الجلسة المسائية، تمت مناقشة عوامل بيستل PESTEL الحالية وتصور سيناريوهات مختلفة للنساء. واختُتِم اليوم بقيام كل مجموعة عمل على حدة بتقديم التوصيات التي أعدتها ومناقشتها.

**اليوم الثالث:**

اختتمت الورشة في اليوم الأخير بالتركيز على استكمال التوصيات والمطالبات الموجهة إلى الجهات الفاعلة الرئيسية بالاستناد إلى تحليل بيستل PESTEL ومنهجية بناء السيناريوهات. كما تم عقد اجتماعات مع ممثلي البعثات الدبلوماسية في اليمن، وبعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن، والمجلس الثقافي البريطاني، وممثلي المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن.

**د. مريم القباطي** حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية المُركزة على النوع الاجتماعي والسياسة من جامعة تسوكوبا باليابان (بناء على منحة دراسية من الحكومة اليابانية (MEXT). تعاونت د. القباطي مع المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث والمؤسسات التعليمية مثل معهد أوغاتا ساداكو لبحوث السلام والتنمية التابع للوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، ومعهد الدوحة للدراسات العليا (قطر)، وجامعة رادبود (هولندا)، ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (اليمن) كباحثة ومتخصصة في الشؤون الجنسانية. ركزت أبحاثها بشكل أساسي على المشاركة السياسية للمرأة، ودور المرأة في بناء السلام، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة العربية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

WWW.SANAACENTER.ORG